2c 67

المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية



ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 18 محرم 1415 - 28 يونيو 1994 ، بالقصر الملكي بالصخيرات افتتاح أشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية تحت شعار : «إعلام وتكوين المنتخبين المحليين» بمشاركة 3500 مستشار جماعي إضافة إلى حوالي 150 شخصية مدعوة من بلدان شقيقة وصديقة.

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة سامية لجلالة الملك اكد فيها إيمانه الراسخ باللامركزية واعتبر أن المجالس البلدية والقروية هي مهد الديمقراطية الحق وأنه لا ديمقراطية وطنية بدون نجاح الديمقراطية المحلية.

وأوضح جلالة الملك أن اللامركزية ترتكز على ثلاثة أسس هي: المنتخب وسلطة الوصاية والوسائل التي يمتلكها المنتخبون وممثلو الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة.

وفي ما يلي نص الكلمة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة،

إنني مؤمن باللامركزية وإيماني هذا لن ينال منه أي حاجز من الحواجز، مؤمن باللامركزية لأنني أعتقد - وما لاشك فيه أن جلكم يشاطرني هذا الاعتقاد - أن الديمقراطية الحقة لا يمكنها أن ترى النور وتنمو وتترعرع إلا في أحضان المجالس البلدية والقروية، تلك الديمقراطية التي هي مطبقة يوميا في الميدان. فإذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية. إذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية.

إذن، انطلاقا من هذا المبدأ - الذي يساور التكوين والتطوير في الحياة وفي جميع الميادين لأن الإنسان لم يخلق عالما حتى يكون معلما بل كل منا بدأ حياته في الكتاب ثم بالمدرسة الإبتدائية ثم بالثانوية ثم توج هذه الجولة بولوجه الجامعة - أعتبر التمثيل الوطني على الصعيد البرلماني هو آخر المطاف وآخر الجولة بعد أن يكون ذلك المرشح وذلك المغروم بالديمقراطية والعمل الجماعي والعمل الشوري والإستشاري قد ولج قبل ذلك ما قبل الجامعة وربى غريزته السياسية ،تلك الغريزة أو الحاسة السادسة التي إن لم تكن لن يكون أبدا أي عمل سياسي. كل منا له غريزة. فالنجار له غريزة والحداد له غريزة والطبيب له غريزة وهلم جرا.

أما الرجل السياسي، فيجب أن تكون له حاسة سادسة تسبق الأحداث حتى لا تسبقه الأحداث كأن بينه وبين من يمثلهم تيار كهربائي لا ينقطع ليكون قادرا على شن جو من التذمر أو الاستبشار بجو من الانشراح أو الإحساس برغبات مكبوتة لم تلب أو الشعور بمطامح تريد أن تسير إلى الأمام.

إذن لنرجع إلى هذه اللامركزية التي - كما قلت لكم - أومن بها إيمانا عميقا لأنها هي المدرسة الحقيقية. هذه اللامركزية ما هي أسسها وعلى ماذا ترتكز. إنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية. الركيزة الأولى هي المنتخب والركيزة الثانية هي صاحب السلطة وصاحب الوصاية والركيزة الثالثة هي، الوسائل التي لدى المنتخبين وممثلي الدولة ليصلوا إلى تحقيق الأهداف التي خططوها ومن أجلها عملوا ومن أجلها انتخبوا. إن ظهير 1976 - كما في علمكم - خول لرؤساء المجالس البلدية والقروية سلطات هامة ومهمة وواسعة جدا كما أنه من أجل تحقيق التوازن خلق سلطة إدارية لها الوصاية وجعل بين يدي هذا وذاك وسائل بشرية ومادية.

فلننظر أولا إلى العنصر الأول أو المتدخل الأول ألا وهو رئيس البلدية أو الجماعة القروية ومكتبه ومن يحيط به من المنتخبين. عليهم أن يكونوا لا أقول من ناحية الضمير المهني بل ناحية العلم - على دراية تامة بما لهم من سلطات وما عليهم من واجبات. وأظن أن النزر القليل فقط من هؤلاء المنتخبين - مع احترامي للجميع لأنهم كلهم مواطنون ولأنهم كلهم فازوا بثقة منتخبيهم - هو الذي يعلم ويعرف حق المعرفة ماله من سلطات وإلى أين يمكنه أن يصل ومن أي منطلق يجب أن ينطلق. وهذا تفكير قانوني ضروري أن يكون في فكر المسيرين. فإذا كان المنطلق غير صالح قانونيا فكيفما كانت النتيجة ولو تكن صالحة مشاهدة فهي مرموزة في خلقها وفي نشيها وفي نموها لأنها لم تكن مرتكزة على القانون. فإذن يجب أن يكون المنطلق منطلقا قابلا للتطور. والتطور الذي نريده هو التطور القانوني. التطور في دولة القانون والتطور في دولة العدل والتطور الذي يجعل الصغير والكبير في مأمن من جور أي أحد أو جور أية سلطة.

فإذن العنصر الأول وهو المنتخب ومن يحيط به في حاجة إلى أن ننور فكره وأن نثري معرفته وأن ندربه ليعلم فيعلم. والعنصر الثاني هو سلطة الوصاية التي تنقسم إلى قسمين: إما وصاية إدارية وإما وصاية مالية. وهذه الوصاية في غالب الأحيان قليلا ما تكون سائرة في الوسط «لاضرر ولاضرار». ففي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية وصاية متشددة وعقيمة وسلبية وفي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية مسايرة للأهواء. ويكون صاحبها كأنه ينظر ولايرى كأن تنجز أمامه مدن القصدير وهو يمر بها صباح مساء فلا يرى أو لا يبحث عمن سهل لتلك مدن القصدير أو يرى أن بعض المنتخبين الذين بيدهم القلم الذي به يوقعون على رخصة البناء قد سمحوا ببناء غير صالح للسكنى ولكن كان هذا السيد الذي بيده الوصاية يعيش في المريخ أو يعيش في بلد آخر. فإذن علينا أن ننظر إلى قضية الوصاية.

وأخيرا، لنفرض أن المنتخب كان هائلا ولنفرض أن الوصي كان هائلا بقيت الإمكانات. تلك الإمكانات التي تنقسم إلى قسمين: أخطرها وأهمها هي الإمكانات البشرية وتتلوها الإمكانات المالية. الكل يعلم أن المغرب في حاجة إلى أطر من جميع المستويات لتتمكن تلك الأطر من أن تطبق على الواقع الرغبات

الواقعية ـ لا الحلمية ـ لسكان أي بلدة من البلدات، عليها أن تكون عارفة بالمسالك الإدارية وما أكثر وما أوعر تلك المسالك ولربما هي أصعب من المرور على الصراط يوم القيامة. عليهم أخيرا إنصاف هؤلاء الموظفين لأن جلهم يعيش في قرى نائية لا يجد المدرسة اللازمة لأبنائه ولايجد السكن اللائق به بل في بعض الأحيان يكون سكنه بعيدا عن مقر عمله فيتحمل مشاق الطريق ومصاريف الوقود وفي بعض الأحيان أو غالب الأحيان يستعمل سيارته الشخصية.

تظهر لكم هذه الأسباب كأسباب طفيفة وثانوية. وأنا أقول لا. فكل شيء لايجلب الإرتياح لمن يقوم بمسؤولية كيفما كانت فهو لايجلب الخير ولا يجلب النتائج.

إن البعض من الموارد المالية ـ كما تعلمون ـ يأتي من البلديات أو الجماعات المحلية والبعض يأتي من خزينة الدولة.

فحينما نجمع ذلك المبلغ في كناش الحسابات نجد أنه مبلغ ضخم وهائل يتزايد ويتكاثر سنة بعد سنة. ولكن حينما نرى الحاجيات الملحة الضرورية وبالأخص في العالم القروي نرى أن تلك المبالغ كيفما كان حجمها لاتفي بالشيء المنتظر منها.

إذن سوف تقولون لماذا هذا التعداد. لأنه تعداد سلبي. فجل المنتخبين لايعرفون سلطاتهم وأصحاب الوصاية ربما لايطبقونها كما يجب أن تطبق والموارد ليست كافية. لقد كان أول أساتذتي رحمه الله يوصيني بالسؤال. لقد كان يقول لي إعلم يا ولدي أن السؤال هو نصف العلم. فهذه الأسئلة أو التساؤلات لم ألقيها عليكم فقط بل ألقيتها على نفسي قبل أن ألقيها عليكم.

أظن أن الوقت قد حان لعقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة ولاستخلاص العبر من التوصيات الناتجة عن تلك المناظرات.

علينا أن ننظر إلى الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وسوف نرى إذا نحن قمنا بهذا العمل أن الجرد سيظهر لنا أشياء كثيرة.

أولا : من 76 الى 94 تغير المغرب وكم تغير ولله الحمد، لقد تغير كما وكيفا. ثانيا زاد عدد سكانه. وثالثا ارتفع مستوى مطامح السكان [illegible] التي كانت آنذاك قابلة لاقتناعنا زادت اليوم من الأمس وأصبحوا يريدون [illegible] إذن أن ننظر إلى هذه الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى [illegible]

العناصر الثلاث التي تكون أساس اللامركزية. علينا أن ننظر في المنتخب وتكوينه وفي تكوين من يحيط به لأن رئيس المجلس البلدي لايعمل وحده. فله مكتب وله موظفون. فعلينا إذن أن نكون رئيس المجلس البلدي ومكتبه والموظفين وعلينا أن ننظر في قوانين الوصاية وأن نجعلها متطابقة مع واقع اليوم ومع تكريمنا لرجال اليوم. فرجال اليوم -ولله الحمد- رجال أحسن في هذا المضمار ممن سبقهم قبل 15 سنة وسيكونون أحسن في العشر سنوات المقبلة لا من ولاة ولا من منتخبين. وعلينا أخيرا أن نرى في الموارد وفي الإمكانات البشرية والمالية. فلذا أهيب بكم أن تتصلوا بينكم، فعلى مكتب هذه المناظرة بالإتصال مع وزارة الداخلية - وفي هذا الصدد تكلف السيد الوزير الأول بالتنسيق مع الوزراء الآخرين كلهم ومع الجماعات المحلية - إنتخاب نخبة من المتناظرين الذين تعاقبوا على هذه المناظرة. وقبل الدخول البرلماني المقبل -ان شاء الله -أريد أن تكون لدي حصيلة عن أعمالكم. وفي نظري، أحسن خدمة يمكنكم أن تقدموها في هذه المناظرة الإستثنائية هي إن أمكنكم أن تشطبوا على نصف النصوص الموجودة وبذلك تكونوا قد عملتم خيرا كثيرا جدا.

فحينما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرتنا الدينية والدنيوية يقول «يسروا ولا تعسروا»، لم يكن يستثني من هذا الحكم حياتنا الجماعية. إذن يسروا ولا تعسروا. فإذا نحن لم نصل إلا إلى تشطيب نصف القوانين والرسائل الدورية والقوانين التنظيمية سنكون قد قمنا بعمل جليل.

وأخيرا، حضرات السادة - أريد أن ألفت نظركم إلى كنز أنتم نائمون عليه ولا تعرفونه ألا وهو الجمعيات التي تغطي الآن المغرب كله تقريبا، تلك الجمعيات التي حرصنا على خلقها لتكون أولا لاسياسية ولتبقى أخيرا لاسياسية. لانريد لتلك الجمعيات أن تكون متسيسة أو أن تسير بكلمات أو بوحي من حزب من الأحزاب. أريد لتلك الجمعيات أن تكون ما تحتاج إليه منطقتها. فالمنطقة تحتاج إلى مربين. وفي تلك الجمعيات نجد الأساتذة ونجد الفقهاء ونجد المحامين الذين يمكنهم أن [illegible] المنتخبين وأن يعطوهم دروسا [illegible] وأن يكونوهم تكوينا [illegible] وفي تلك الجمعيات [illegible] رجال أعمال وعلى رجال الأعمال أن يخرجوا من [illegible] وأن [illegible]

[illegible] وأن [illegible] مع [illegible]

بالسياحة وإما بالصناعة الثقيلة أو الخفيفة وتمتاز بكل ما يكون التجهيز إما الأساسي أو شبه الأساسي للقرى وللمدن. وكما قلت لكم ،فالدولة لا يمكنها أن تعمل أكثر مما تعمل. والمغرب -ولله الحمد- غني وثري ورجالنا -ولله الحمد- قد أعطاهم الله أصنافا وأصنافا من الغنى الفكري والروحي. فعلى أبناء هذه الجمعيات أن يتجندوا وأن يذهبوا إلى الخارج ليعرفوا بمنطقتهم ليجذبوا إليها الأموال والسواح ومواسم عالمية للثقافة وللفن ولكن على شرط أن تكون تلك الجمعيات وتبقى غير مسيسة، لاسياسة لها إلا ارتباطها بمدينتها أو بناحيتها.

ولي أمل أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه - وحسبنا أرجو أن تقولوا كلكم معي آمين - هو أن أسمع أو أن أرى يوما من الأيام عاملا من عمال المملكة وبمعيته شخصين أو ثلاثة منتخبين من عمالته في يدهم حقيبة واحدة وملف واحد يسيرون كرجل واحد يدا في يد ويطرقون باب الوزارات كرجل واحد ويتجندون كلهم كرجل واحد للخروج في أقرب وقت ممكن بملف واحد حتى يجعلوا ذلك الملف الذي كان حلما حقيقة. ولم لا.

لم يرى المنتخب رجل السلطة كأنه عدو. ورجل السلطة يرى في المنتخب كأنه خصم. أهل لا تجمعنا كلمة التوحيد؟ أهل لا تجمعنا المواطنة ؟

إذا كانت هناك منافسة «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون»، فأسعد أيامي- وأقول اللهم آمين حقق هذا الحلم- أسعد أيامي هو يوم أعلم أن ثلة من المغاربة منهم من هم ولاة ومنهم من هم منتخبون جاؤوا لمدة سبعة أيام للرباط بملف واحد في حقيبة واحدة يطرقون بابا واحدا بل يحاصرون هذه الوزارة حتى تقول نعم ويحاصرون تلك الوزارة حتى تقول نعم. وبما أنكم قلتم معي آمين، فلن يخيب الله ظننا إن شاء الله. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون».

صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.